

## الإخوان والانتخابات.. حوار هادئ



الخميس 14 أكتوبر 2010 01:03 ص

كتب: بقلم: محمد السروجي

في حوار مع بعض الأصدقاء من أعضاء لجنة التنسيق بين الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والقوى الشعبية، حول المشهد المصري العام، خاصةً قرار المشاركة، أو المقاطعة لانتخابات البرلمان المقبلة، تركّزت نقاط الطرح حول تباين موقف المعارضة، بل موقف الكيان السياسي الواحد، بين المشاركة والمقاطعة، حين اقتربت نسب التصويت بدرجة أكدت منح الحيرة والارتباك السائد؛ بسبب ضبابية المشهد العام، التي غابت فيه ضمانات النزاهة والشفافية والعدالة، وبالتالي انهيار الثقة في إدارة العملية الانتخابية، على الطرف الآخر، مخافة إخلاء الساحة، وتآكل الرصيد النضالي للمعارضة الوطنية المصرية، واشتدت حدة النقاش، عندما طُرح قرار الإخوان بالمشاركة، بكونها التيار المعارض الفاعل، والمؤثر، وكانت فرصةً لطرح بعض القواعد والمنطلقات المعتمدة لدى الجماعة على مستوى الفكر والتنظيم والتنفيذ منها:

- السياسة إحدى ركائز المشروع الإصلاحى للجماعة، بالتوازي مع التربية الموجهة للأفراد؛ بهدف الإعداد والدعوة الموجهة إلى المجتمع بهدف الإرشاد.

- صندوق الانتخابات أحد الوسائل المعتمدة للإصلاح والتغيير، وتداول السلطة، رغم صعوبة الوصول إليه، وحمايته من عبث المفسدين المزورين.

- ضمانات الانتخابات تفرض وتنتزع لا تُمنح ولا تُوهب، ومقاومة التزوير مسئولية كل المصريين، وهذا يتطلب وجود كيان، أو فصيل يقود الجماهير إليه، ولا ينوب عنها فيه.

- حرية الرأي مكفولة، بل مطلوبة من جميع أفراد الجماعة، وفقاً للنظم والأعراف المعمولة بها، ومن خلال المؤسسات التربوية والتنفيذية والشورية.

- إبداء الرأي والنصح والمشورة حق إنساني، وواجب إسلامي، لكن هناك فرق شاسع، بين إبداء الرأي، واتخاذ القرار، فلكل منهما وسائله ونوافذه وآلياته، ومن غير المقبول أن تتحول آراء البعض مهما كانت ناصحة، إلى قرارات مُلزِمة لعموم الجماعة.

- مضمون القرار يعبر عن إرادة متخذه أو أغليبتهم- وهو محل خلاف مشروع- والمهم منه الاطمئنان على آليات اتخاذه، ومدى لائحتها، ودقتها وشفافيتها.

- الخلاف في الرأي ظاهرة صحية، ويجب ألا يفسد للود قضية، والحدز كل الحدز أن يصنف طرفي الخلاف بعضهما بعضًا تصنيفات تخالف الأخلاق الإسلامية والروابط الأخوية.

- ضرورة ضبط العلاقة بين الفئاعة والالتزام، بمعنى أن أطرح مبررات، وحيثيات فئاعتي بكل قوة وحماسة، لكن بعد اتخاذ القرار احتفظ بفئاعتي، وألتزم كل الالتزام بقرار جماعتي، وخلص الطرح.. إن الجماعة كيان سياسي وشعبي لها خصوصياتها، وأدبياتها، وأعرافها، ولوائحها، التي توافقت عليها، شأنها شأن كل الكيانات الشعبية والسياسية، وبالتالي فهي مسئولة عن تبعات مواقفها وقراراتها، وعلى الأطراف الأخرى فهم هذه الخصوصية واعتبارها.

